الملف

داود رمال
aborami20@hotmail.com

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي: يصبح لدينا سياسة اجتماعية عندما تتحوّل الحاجات إلى حقوق

كلما ازدادت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءا في اي بلد من البلدان، برزت اهمية الاستعانة بالمؤسسات القادرة على تقديم الوصفة الانقاذية باقل الاضرار الممكنة، وهذه حال لبنان الذي يرزح تحت ثقل كبير وخطير من عبء اقتصادي ومالي ونقدي انعكس تدهورا غير مسبوق على حياة اللبنانيين وطريقة عيشهم

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان من المؤسسات التي تواكب عملية الاصلاح، وتضع المقترحات ومشاريع الحلول في الحقول المتنوعة التي تعنى بها. من ابرز اهداف المجلس العمل على تأمين مشاركة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية بالرأي والمشورة في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتنمية الحوار والتعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية. ومع الانهيار الحاصل على المستويات الاقتصادية المتنوعة، تتوجه الانظار الى هذا المجلس ليكون المرشد للدولة وتحديدا الحكومة في كيفية المعالجة ووضع الخطط المستقبلية على ان تكون الموازنة العامة هي المؤشر في هذا الاتجاه، لاسيما استعادة الاجور والرواتب قدرتها الشرائية لاعادة تحريك عجلة الاقتصاد. لهذه الغاية اجرت "الامن العام" حوارا مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور شارل عربيد الذي شرح بالتفصيل الواقع الراهن، وما هو المطلوب في عملية الانقاذ.

■ كون المجلس يمثل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية الرئيسية ويعمل على مشاركتها الرأي والمشورة في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ما هو الدور الذي قمتم به على صعيد مشروع قانون الموازنة العامة؟

□ في قانون انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا نتدخل مباشرة في وضع الموازنة العامة، لكن هذا لا يمنع كوننا نمثل القطاعات الانتاجية في لبنان، ان كان اصحاب عمل وعمالا ومهنا حرة وكل العاملين، ان يكون لدينا الكثير لنقوله في موضوع الموازنة. في مقاربة اولية نرى ان الموازنة يجب ان تأتي متوازنة، وهذا ما تفتقد اليه الموازنة الحالية وكل الموازنات السابقة، والعجز المحقق تاريخيا في الموازنات العامة، على الرغم من الجهود المبذولة راهنا من الحكومة الحالية للجم هذا العجز، لكن لا يزال هناك رقم عجز مهم نسبيا قياسا بالناتج القومي الذي يتراجع، وطالما يوجد عدم توازن بين الواردات من جهة، والتي يصعب جدا زيادتها في وقتنا الحاضر، وبين النفقات من جهة ثانية، فاننا سنبقى نعمل استنادا الى موازنة غير متوازنة، وهذا سيؤدي الى مزيد من التضخم، بخاصة ان لا امكانات على الاطلاق للاستدانة لردم هذا العجز، مما يعني الى سده عبر المزيد من طبع النقد الوطني اي مزيد من التضخم، وهذا نراه امرا غير صحي على الاطلاق.

■ كيف تنظرون الى مقاربة ملف الرواتب والاجور في متن الموازنة؟

□ تمت مقاربة موضوع الاجور ضمن الموازنة في القطاع العام، ولم يتم الذهاب الى زيادة الاجور بشكل مباشر، ولكن تحدثت عن مساعدة اجتماعية وفق مقاربة معينة، وهذا الامر لا يكفي، لأن سياسة الاجور بشكل عام غير محصورة بالقطاع العام، ونعرف ان هناك تخمة من الموظفين في هذا القطاع. على اثر اقرار سلسلة الرتب والرواتب فان كتلة الاجور في القطاع العام اصبحت كبيرة جدا واثرت على الموازنات السابقة، واليوم اختلف الوضع لان قيمة الاجور تدنت، لكن المهم ايضا القطاع الخاص لان تصحيح الاجور في هذا القطاع اصبح ضرورة، علما ان الكثير من المؤسسات في القطاع الخاص ذهبت الى تفاهمات مرنة بين اصحاب العمل والعمال، وتم اعطاء زيادات خاصة في القطاعات التي تأثرت اقل من غيرها، لان الاقتصاد اليوم مقسوم الى قسمين: هناك قطاعات مثل المواد الغذائية والاستهلاكية والادوية والمحروقات وغيرها، هذه القطاعات تأثرت اقل من القطاعات الاخرى التي تتعاطى سلعاً استهلاكية تصنف بالكماليات، والقطاعات القادرة على تصحيح الاجور قامت بذلك، والقطاعات الاخرى تنتظر حصول تفاهم بين اصحاب العمل والعمال وان تقوم الدولة من خلال وزارة العمل ولجنة المؤشر برفع اقتراح الى مجلس الوزراء لتصحيح الاجور. كوني اشارك في اجتماعات لجنة المؤشر، بدأنا موضوع بدل النقل وتوصلنا الى بدل يومي بقيمة 65 الف ليرة عن كل يوم عمل في القطاع الخاص و64 الف ليرة في القطاع العام وهذا امر جيد، ومن المفترض ان يستمر النقاش من اجل تصحيح الحد الادنى، لانه لا امكان لاعادة المحركات الاقتصادية وتشغيلها اذا لم تعد القوة الشرائية تدريجيا الى ما يجب ان تكون عليه، لانه مع الاسف، 70 في المئة من الناتج قائم على الاستهلاك، واذا انعدمت القوة الشرائية في الاجور يعني لا استهلاك ولا دوران للمحركات الاقتصادية. لذلك نرى الناتج يتراجع اكثر فاكثر، خصوصا مع غياب السياسات التي تحفز الانتاج والتصدير وغيرهما، وكل هذا مفقود داخل الموازنة.

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي شارل عربيد.

■ ما هي مقاربتكم لفقدان الرواتب والاجور قيمتها الاقتصادية اي الشرائية؟

□ لم تعد الرواتب والاجور في يومنا الحاضر تؤمن اقل حاجات العيش الكريم، وهذا ناتج من التضخم في الاسعار والتراجع في القيمة الشرائية، وعدم امكان المؤسسات، لاسيما الصغيرة والمتوسطة، من مواكبة هذا الواقع الراهن بتحسين الاجور. لا محركات اقتصادية من دون استهلاك ولا استهلاك من دون اجور تتمتع بقوة شرائية. هذه حلقة مترابطة، والبداية تكون بحل شامل غير محصور بالواقع الاقتصادي، انما يبدأ اولا بحل سياسي، اذا لا واقع اجتماعي سليم بلا واقع اقتصادي سليم ولا واقع اقتصادي سليم بلا واقع سياسي سليم. كل الاجراءات تبقى غير فعالة اذا لن يسبقها حل سياسي وخطة شاملة كاملة للتعافي الاقتصادي تهدف الى رفع نسبة النمو والانتاج وعودة العمل الطبيعي. كل ذلك مفقود في الوقت الحاضر في داخل الموازنة وفي داخل الاقتصاد عامة.

> **تصحيح الاجور في القطاع الخاص اصبح ضرورة**

■ ماذا عن غياب بند تصحيح الرواتب والاجور عن الموازنة ؟

□ عادة، لا يدرج تصحيح الرواتب والاجور ضمن الموازنة، وبخاصة في القطاع الخاص، انما يأتي عبر النقاش البناء داخل لجنة المؤشر التي عليها رفع المقترحات الى مقام مجلس الوزراء. هذا النقاش تعثر، لكننا نعمل مع وزير العمل والهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام، لاعادة طرح مسألة تصحيح الاجور للنقاش مجددا، وتاريخيا يحصل تجاذب حول الامر. لكن من مصلحة الجميع ان تعود الاجور لتستعيد ولو تدريجا قوتها الشرائية، وهذا مرتبط بامكانات المؤسسات على مواكبة هذا التصحيح في الاجور.

■ هل الاستعاضة عن تصحيح الرواتب الاجور بمساهمات اجتماعية امر كاف؟

□ طبعا المساعدات الاجتماعية غير كافية. نحن نحتاج الى سياسة اجتماعية وليس فقط الى مساهمات اجتماعية. المفقود هو سياسية اجتماعية غير موجودة تاريخيا في لبنان، وهي تبدأ بالراتب اللائق وتنسحب على التقديمات الاجتماعية الاخرى التي ترتبط بالطبابة والاستشفاء والتعليم والسكن، واذا تأمنت هذه المقومات الاساسية فانها تدعم القوة الشرائية للراتب، بحيث لا يعود الموظف في القطاع العام والقطاع الخاص يفقد الجزء الكبير من راتبه لتوفير حاجات بسيطة على الدولة الراعية، تأميتها مفقود. يجب ان تكون هناك شمولية في المقاربة، لان المعالجات تأتي على القطعة ونتيجة ازمة صعبة وفقدان لسياسة اجتماعية تجعل الامور تتفاقم اكثر. حان الوقت لكي نبحث كلبنانيين عن السياسة الاجتماعية التي نحتاجها ضمن الواقع الاقتصادي الذي نعيشه، وان ننظر الى عقدين قادمين من الزمن في كيفية بناء مجتمع قادر على القيام بحاجاته من خلال الانتاج والعمل وليس من خلال التقديمات الاجتماعية ولا المساعدات الانسانية. يجب ان يكون العمل متاحا وفق مبدأ تكافؤ الفرص وهو الاهم، والسياسة الاجتماعية عنوانها بسيط: "يصبح لدينا سياسة اجتماعية عندما تصبح الحاجات حقوقا". هذه هي السياسة الاجتماعية العادلة التي تؤمن الاستقرار الاجتماعي للجميع.

■ كيف تقاربون التراجع الحاد في معدلات النمو الاقتصادي وانعكاسها على المواطن؟

□ النمو سلبي في لبنان، ونحن في واقع يسمى "الكساد التضخمي"، مما يعني التوقف الكلي في الحركة الاقتصادية من جهة وتضخم اسعار واكلاف انتاج وغيره من جهة ثانية، نظرا الى غلاء سعر المحروقات والنفط والنقل والكثير من المقومات. مع التصحيح في اسعار الكهرباء والاتصالات سنشهد تضخما اكبر، وفي حالة الكساد التضخمي لا يمكن اعادة القطار ◄

◄ الاقتصادي الى السكة من دون دعم مالي ونقدي مباشر الى الاقتصاد من اجل تنشيط البنى التحتية واستثمارها في عملية النمو. من شوائب الموازنة الحالية الغياب الكلي للشقين الاجتماعي والاستثماري، فالانفاق الاستثماري غير موجود لعدم توفر الواردات حتى على مستوى الصيانة، مما يعني ان الوزارات والمؤسسات والادارات والمرافق والمرافئ العامة في السنوات القليلة المقبلة تترهل اكثر وتتراجع البنى التحتية، وهذا وضع سيء وضاغط جدا على الاقتصاد.

■ هل اقترحتم خطة لحل مشكلة العجز في الموازنات السنوية وتفاقمها؟

□ الخطة بسيطة جدا وهي لا تقوم على فرض ضرائب لزيادة الواردات، انما الذهاب اكثر الى ترشيد الانفاق. نحن نطالب بموازنة متوازنة بحيث يكون الانفاق بحجم الواردات، واي انفاق اكبر فانه عبثا يبني البناؤون، ولا يحل الازمة الا العودة الى الانتاج وهذا يحتاج الى استقرار سياسي.

اذا لم تعد القوة الشرائية الى الاجر بعد تصحيح الاجور فان عجلة الاقتصاد لن تعود الى الدوران

الموازنة يجب ان تأتي متوازنة وهذا ما تفتقد اليه الموازنة الحالية.

■ الا ترون ان الحل للازمة التي يواجهها لبنان هو في احداث نقلة نوعية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد؟

□ نحن في حاجة الى سياسة اجتماعية والى سياسات اقتصادية، وان نعود الى التفكير بالنموذج الاقتصادي الانسب للبنان، والبناء على الميزات التفاضلية التي يمتلكها لبنان وماذا نستطيع كشعب لبناني ان ننتج؟ وان نغير طريقة استهلاكنا وهي تتغير بحكم الواقع، وعلينا ان نفكر للمرحلة المقبلة في مكمن تنافسيتنا وهي تأتي من الانتاج اولا. الشق الاجتماعي يعاني كثيرا، والهم الكبير يبقى الفقر وارتفاع نسبة الفقر والتغيرات المجتمعية بعدما تلاشت الطبقة الوسطى التي تعتبر العمود الفقري للمجتمع اللبناني. تضاف اليها الهجرة بما تعنيه من فقدان الطاقات والعنصر الشبابي والتغير الديموغرافي، كل ذلك يعتبر من العناصر الضاغطة على الاقتصاد اللبناني وعلى مجتمعنا، وواقعنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي في حالة لم نشهد مثيلا لها سابقا في لبنان، ولا بد من التفكير بحلول متوسطة وطويلة الامد، وهذا يحتاج الى توافق بين اللبنانيين على طريقة عيشهم ونمط حياتهم. علينا ان نصارح الناس بأن ما عشناه في الماضي كان اكبر من امكانات الدولة والناس، وعلينا الذهاب الى خيارات متوازنة اولها الانتاج المتوقف حاليا، واذا لم تحصل مفاوضات جدية مع صندوق النقد الدولي، واذا لم نعتمد سياسات نصحح عبرها سعر الخدمات حتى تكون متوافرة ومستدامة، واذا لم نتصالح مع اصدقاء لبنان حتى يعود الدعم العربي، من دون ذلك يكون اي كلام هو بالسياسة فقط ووضعنا الاقتصادي الى مزيد من التراجع، وهذا لا يستحقه اللبنانيون، الامر الذي يحتاج الى وقف الاشتباك السياسي واذا استمر هذا الاشتباك لا الاقتصاد سيتعافى ولا الوضع الاجتماعي سيتحسن ولا مستقبل في لبنان.